.. عشرون ألف ريال فقط هو المبلغ الذي طلبته إحدى موظفات الشركة اليمنية لصناعة و تجارة الأدوية (يدكو) كسلفه تواجه بها مصاريف دفن والدتها . لكنها فشلت في الحصول عليها رغم كل الجهود التي بذلتها لإقناع مدرائها في الشركة بضرورة حصولها على هذا المبلغ الزهيد، وأصبح عليها أن تبحث عن مصدر آخر بعد أن خذلتها الشركة التي خدمتها عدداً من سنوات عمرها.

لقد اختلفت أصابع الاتهام في إشارتها إلى الفاعلين ، كل جهة تحمل الأخرى و تطرح مبررات وأدلة تعتقد أنها كافية لإدانة غيرها.

نقابة العمال والموظفين التي أوقفت العمل في المصنع منذ أكثر من شهر عن طريق إضراب شامل شلّ عمل الشركة، تجزم بأن إدارة الشركة وسياستها في تسيير العمل هي السبب الحقيقي في إيصال الشركة إلى المربع الذي وصفته في بياناتها المتتالية بـ(غير مطمئن) ووصفت الإدارة بأنها تعاني من (ضبابية في الرؤية) خاصة بعد تغيب القيادة العليا ممثلة برئيس مجلس الإدارة منذ فترة طويلة .

تشاركهم في هذا الاعتقاد الدكتورة أعياد رياض رئيس اللجنة المكلفة من وزارة التجارة والصناعة لتنفيذ نزول ميداني والاطلاع على أوضاع الشركة . إنها تصف الوضع بـ(المؤسف للغاية) لكنها لا تحمل الإدارة الحالية فقط مسئولية هذا الوضع ، لقد قالت في تصريح للثورة (لا استطيع أن أحمّل الإدارة الحالية فقط هناك تراكمات و الإدارات السابقة لها علاقة بما وصلت إليه الشركة اليوم).

تحقيق/ معين النجري

شركة الأدوية «يدكو» بحاجة إلى علاج

لؤي عون مدير التسويق في شركة يدكو يختلف مع الجميع ويؤكد أن الأوضاع التي عاشتها اليمن خلال العام الماضي هي السبب خاصة بعد دخول الفرقة أولى مدرع إلى الشركة ومنعها من إخراج منتجاتها من المخازن .

لقد تعرضت الشركة اليمنية لصناعة وتجارة الأدوية «يدكو» لهزات عنيفة منذ تأسيسها عام١٩٦٤ م ، لكنه لم يحدث أن توقفت تماما عن العمل لأكثر من شهر ويبدو أن الفترة مرشحة للاستمرار، إذ تبدو فرص الخروج من الأزمة ضئيلة جدا رغم كل الجهود التي تبذلها نقابة موظفي وعمال الشركة لإيجاد حل جذري لكل القضايا العالقة.

لقد بعثوا عدداً من الرسائل إلى نائب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء تشرح الوضع المتردي ، وتطالب بخطة إنقاذ تخرج الشركة من مربع الهبوط، وزارت النقابة مكتب الأستاذ محمد سالم باسندوة أكثر من مرة وكان يفترض أن تقابله بداية الشهر الماضي لكن شيئاً من هذا لم يحدث، واكتفى بتوجيه رسالة تكليف إلى وزير التجارة والصناعة للاطلاع على الموضوع واتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على الشركة وتطوير أدائها لتؤدي المهمة التي أنشئت من أجلها .

ورغم أن وزارة التجارة والصناعة لا تمتلك أي صيغة قانونية تمكنها من القيام بأي إجراء فعلي على أرض الواقع باعتبار شركة الأدوية جهة مستقلة لا تتبع أي وزارة خاصة بعد أن فصلها عن المؤسسة الاقتصادية قرار جمهوري قضى بتعيين علي الكحلاني رئيسا لمجلس إدارتها، إلا أن الوزارة كلفت فريق عمل للنزول الميداني إلى الشركة يتكون من الدكتورة أعياد رياض مدير عام الإدارة العامة للشركات. ومدير عام الإدارة العامة للهيئات والمؤسسات العامة والشركات المختلطة والتنظيمات المهنية الأخ عبدالله عبدالملك الوزير، ومدير إدارة الهيئات والمؤسسات والشركات المختلطة الأخ محمد ناجي، بالإضافة إلى الأخ عبدالوهاب صادق مدير إدارة الشركات والأخ يحيى اسماعيل اختصاصي في الإدارة العامة للشركات. وذلك بالنزول الميداني إلى الشركة لرفع تقرير حول أوضاع الشركة في الظرف الراهن.

نفذ الفريق نزوله الميداني واطلع على معظم التفاصيل، وفي تصريح لـ الثورة وصفت الدكتورة أعياد رياض الوضع بأنه مؤسف للغاية وقالت إن هناك تراكماً في الفساد الإداري عاشته الشركة (كل إدارة كانت تعين في الشركة كانت تعتبرها غنيمة) كمان أن هناك عدداً من الأجهزة الحديثة والمتطورة مركونة بطريقة عبثية ولم يتم الاستفادة منها كما يجب، بالإضافة إلى ما تمتلكه الشركة من كوادر مؤهلة لم تعط ما لديها من قدرات.. قالت الدكتورة أعياد (إن هذه هي الثروة الحقيقية، الشركة مليئة بالكوادر المؤهلة والمتحمسة للعمل).

إهمال متعمد

يبدو أن لا أحد كان يهتم للانتكاسات التي عاشتها الشركة كل هذا الوقت وإلا ما وصلت إلى هذه المرحلة من التهتك رغم ما تمتلكه من إمكانيات لا تتوفر لأحد في السوق الدوائية اليمنية.

يقول لؤي عون مدير التسويق في حديثه للثورة (كان يفترض أن أبيع في شهر يناير الماضي٤٠ ٪ من إنتاج الشركة للعام الجاري، لكنني اعتذرت عن الكثير من المناقصات المربحة، فالمصنع متوقف عن الإنتاج والوضع يزداد سوءاً) ورغم أن لؤي عون يشغل منصب مدير التسويق فقط إلا انه نفذ عدداً من المحاولات للمساعدة في إخراج الشركة من محنتها «بحسب وجهة نظره» عندما حرر عدداً من الرسائل إلى كبار المسئولين في الدولة يشرح لهم الوضع ويطالب بإخراج جنود وآليات الفرقة أولى مدرع من الشركة والسماح للشركة بالتصرف في منتجاتها المكدسة في المخازن والتي تساوي ١٠٠مليون ريال تقريبا.

عون يرى إن منع الفرقة إخراج الدواء وتواجدها في الشركة هو العائق الوحيد لعودة الأمور إلى طبيعتها وأن القيادة الإدارية تستطيع أن تصل مع النقابة إلى حل لإيقاف الإضراب والعودة إلى العمل.

بينما يعتقد بعض الموظفين بما فيهم عدد من أعضاء النقابة أن ما قامت به الفرقة أولى مدرع من منع إخراج الأدوية من مخازنها عقب عيد الفطر المبارك حتى الآن كان في مصلحة الشركة والحفاظ على ممتلكاتها، معللين ذلك بأن إخراج الأدوية في ظل الاحتجاجات التي تشهدها الشركة والأوضاع غير المستقرة التي يعاني منها البلد سيعرض قيمتها للضياع بين أيدي عدد من الانتهازيين الذين يحاولون إضاعة مقدرات الشركة__ بحسب بيان صادر من النقابة __لكن استمرار الوضع على حاله سيضاعف من معاناة العمال والموظفين وقد يصل الحال إلى عجز الشركة عن دفع مرتباتهم نهاية الشهر، خاصة في ظل فشل الشركة في تخليص مديونيات لها في السوق تصل إلى ٤٠٠ مليون ريال، هذا بالإضافة إلى مديونيات لدى وزارة الصحة ووزارة الدفاع وعدد من المستشفيات الحكومية التي تعتمد بشكل شبه كلي على مصانع الشركة.

وبمناسبة ذكر الفرقة أولى مدرع، حدث أن تم التواصل من قبل النقابة وعدد من القيادات مع المؤسسة الاقتصادية علها تجد حلا للوضع باعتبار المؤسسة الاقتصادية تملك٤٣ ٪من أسهم الشركة مقابل٤٠ ٪ للدولة و١٧٪للمساهمين، وقد قامت المؤسسة بتكليف مشرف من قبلها في تاريخ٢١/١٢/٢٠١١ م لكن جنود الفرقة منعوه من الدخول إلى الشركة بعد ثلاثة أو أربعة أيام من تكليفه، ولا أحد يعرف حقيقة ما حدث حتى الآن، لكن بكل تأكيد هناك أسباب دفعتهم إلى اتخاذ هذا الإجراء، قد يكون الدافع شرعياً ولمصلحة الشركة وقد يكون غير ذلك.

النقابة تبرر

لم يكن هذا الإضراب هو الأول الذي تدعو إليه له النقابة وينفذه الجميع، لقد سبقته عدة إضرابات على فترات متقاربة منذ تم إنشاء النقابة شهر مارس من العام الماضي لكن يعد هذا الإضراب هو الأقوى والأطول والأكثر إقلاقا، ليس للشركة اليمنية لصناعة وتجارة الأدوية فقط ولكن للسوق الدوائية اليمنية التي تنتظر كارثة في حال نفذت من بعض منتجات الشركة. يقول الدكتور حارث النجري رئيس نقابة العمال والموظفين في الشركة (هناك فرق ... لقد كانت الإضرابات السابقة نتيجة هضم حقوق الناس أما الآن فالوضع مختلف) لم يعد الإضراب للمطالبة بمستحقات وإلا كانت الإدارة قادرة على احتواء الموقف من خلال صرف هذه المستحقات كما فعلت سابقا. هناك شيء آخر ربما تعتقده النقابة أكثر خطرا على مستقبل الشركة ، يتجسد في ما قاله رئيس النقابة (وضع الشركة غير مطمئن، نحن نضرب اليوم لإيجاد خطة لإنقاذ الشركة،فالإدارة لا تمتلك رؤية واضحة بالإضافة إلى التسّيب الإداري ومشاكل أخرى في موضوع المواد الخام، لقد أوشكت على النفاد ولم تقدم الإدارة شيئاً باستثناء الوعود فقط فما يوجد لدينا من المواد الخام سينفذ تماما خلال٢٠ يوماً تقريبا، كما نشتكي من عدم وجود آلية لتحصيل المديونية التي في السوق).

لقد اجتمعت النقابة أكثر من مرة مع قيادة الشركة وكان موضوع توفير المواد الخام هو الموضوع المحوري لهذه الاجتماعات وحصلت على وعود كثيرة من قبل الإدارة لكن __بحسب بيانات النقابة(__الوعود ظلت وعوداً فقط).

ومع هذا يصر لؤي عون على أن باستطاعته توفير كميات جيدة من المواد الخام عن طريق عدد من مصانع الأدوية اليمنية فالاتحاد العام لمصنعي الأدوية يلزم المصانع بتوفير المواد الخام لأي مصنع يحتاج إليها حتى يستطيع تصحيح وضعه. أما بالنسبة للمواد الخام التي لا يستخدمها إلا مصنع يدكو مثل مصنع المحاليل الوريدية فيقول عون إن بإمكانه طلب صفقة مستعجلة من المملكة العربية السعودية٣ (أو)٣ أطنان عن طريق الجو و ستفي بالغرض إلى أن يتم تدبر الوضع وتوفير الكمية المطلوبة.

انه لا يرى أبدا أي مشاكل في توفير المواد الخام ويعتقد أن العقدة تكمن في تواجد وتحكم الفرقة أولى مدرع بمصير الشركة.

النقابة:

نريد خطة لإنقاذ الشركة وكل ما حصلنا من الإدارة مجرد وعود

الدكتورة أعياد رياض:

> وضع الشركة مؤسف والإدارات السابقة تتحمل جزءاً من المسئولية

> كل من تم تعيينهم في الشركة كانوا ينظرون إليها على أنها غنيمة

ارتفاع الأسعار

إضراب شركة الأدوية يدكو أوقف المصنع الوحيد للمحاليل الوريدية في اليمن الذي ينتج ما يسمى «المغذيات» وهذا انعكس بصورة جلية على أسعار هذا الصنف في السوق، فبعد أن كانت تباع العلبة الواحدة بـ ١٠٠ريال أو ١٥٠ ريالاً ارتفعت أسعارها الآن في الصيدليات إلى ٦٠٠ ريال وفي صيدليات أخرى إلى ٧٠٠ ريال.

يقول الدكتور محمد مصلح العزي__ مالك صيدلية هناك ارتفاع مقلق في أسعار المغذيات ، لقد عرفنا من خلال التجار أن مصنع الأدوية واقف تماما منذ أكثر من شهر وهذا شيء مفزع . لقد أوشكت الكمية التي لديه على النفاد و يخشى أن لا يجد في السوق ما يلبي حاجة المرضى (هناك بعض الصيدليات والتجار يتعمدون إخفاء الأدوية وبيعها لمستشفيات خاصة بأسعار كبيرة).

في ظل غياب الرقابة ووجود التهديد الحقيقي لهذه السلعة تحدث مثل هذه التصرفات التي تستغل حاجة الناس للسلعة فكيف سيكون الوضع مع الدواء؟

لقد دفعت الدولة ملايين الدولارات من أجل إيجاد هذا المصنع الذي تم تجديده عام٢٠٠٣ م بخط جديد يتناسب مع البيئة، كل ذلك لتوفر الدواء وتحاول تحقيق ولو جزء من الأمن الدوائي للمواطن خاصة في الأزمات، لكن ما حدث هو أن يد الإهمال ربما وصلت إلى هناك وإذا لم يتم تلافي المشكلة بصورة مستعجلة فسنشهد مأساة حقيقية.

الفروع تعمل

لم يعد مدير عام الشركة الدكتور محمد الغيلي يذهب إلى مكتبه في مبنى الشركة الواقع في منطقة مذبح منذ بداية تنفيذ الإضراب تقريبا، لقد هجره تماما، ربما تجنبا للاحتكاك بالموظفين أو لأن مقر الشركة الرئيسي خرج عن السيطره ولذلك لا جدوى من الدوام هناك، لقد حاول سحب السرفر إلى مقر فرع صنعاء الذي يقع في التحرير لكنه لم ينجح ولذلك تم شراء جهاز سرفر جديد يقول مدير التسويق لؤي عون: لقد منعونا من العمل على السرفر واضطررنا لشراء سرفر جديد. للعمل عليه في فرع صنعاء .. نحن نفعل ذلك من أجل الموظفين، من أجل دفع رواتبهم نهاية الشهر).

لكن فرع صنعاء يملك في مخازنه كمية قليلة من الدواء تقدر قيمتها بـ ١٠ملايين ريال تقريبا أما فرع عدن فالوضع أسوأ بكثير إذ تقدر قيمة ما يمتلك من أدوية بـ مليون ريال فقط ، بينما يحتاج٣٨٧ موظفاً في الشركة بشكل عام إلى ما يقارب ٢٠مليون ريال مرتبات نهاية كل شهر.

نعم لقد أنجزت الإدارة بعض التدابير كإيقاف عدد من المندوبين والمتعاونين وفي بعض الفروع لأنها أصبحت عاجزة فعلا عن دفع الرواتب، لكن هذه التدابير غير كافية فهناك مئات الموظفين ممن لا تستطيع الشركة الاستغناء عنهم مايزالون بانتظار مرتباتهم.

تواريخ يدكو

١٩٦٤م – تأسست الشركة اليمنية لصناعة وتجارة الأدوية والمورد الوحيد للأدوية .

١٩٨٢م – افتتح مصنع الأدوية العام وكان أول مصنع في اليمن.

١٩٩٣م – افتتاح خط إنتاج المحاليل الوريدية الوحيد في اليمن.

٢٠٠٣م – عانت الشركة من ظروف صعبة جداً حينها صدر قرار جمهوري قضى بإلحاقها بالمؤسسة الاقتصادية، ليصبح مدير عام المؤسسة هو رئيس مجلس إدارة الشركة وتم تجديد المصنع بخط يتناسب مع البيئة وفي نفس العام.

٢٠١٠م – صدر قرار جمهوري قضى بتعيين علي الكحلاني رئيسا لمجلس إدارة الشركة وهكذا أصبحت مستقلة.